



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(7)/6
25 July 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة السابعة

نيروبي، ١٧ - ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في متابعة ما انتهى إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
من نتائج تتصل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

مذكرة مقدمة من الأمانة

موجز

طلب مؤتمر الأطراف في مقرره ٢/م أ-٦ إلى الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن يواصل المشاركة في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ويشمل ذلك متابعة دورات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتصلة بالموضوع، وتقديم تقارير بهذا الشأن. وعملاً بهذا المقرر، واصل الأمين التنفيذي مشاركته ومتابعته للأنشطة الجارية في سياق نتائج مؤتمر القمة على المستويات الحكومية الدولية، لا سيما الجمعية العامة للأمم المتحدة والدورتان الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة والمحافل الحكومية الدولية الأخرى.

وقد أعدت الأمانة هذه المذكرة لمساعدة مؤتمر الأطراف في دورته السابعة على استعراض الأنشطة التي اضطلع بها الأمين التنفيذي في سياق متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣-١	أولاً - معلومات أساسية
٣	٢١-٤	ثانياً - الأنشطة المضطلع بها في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
٤	١٢-٦	ألف - اعتبار الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية أداة للقضاء على الفقر
٥	١٥-١٣	باء - الدورتان الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة
		جيم - متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ذات الصلة بالاتفاقية
٦	٢١-١٦	في المحافل الحكومية الدولية الأخرى
٧	٢٦-٢٢	ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - معلومات أساسية

١- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في القرار ١٩٩/٥٥، تنظيم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كي يكون بمثابة استعراضٍ عشريٍ للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بغية توطيد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة.

٢- وقد عرض الأمين التنفيذي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، في الوثيقة ICCD/COP(6)/5. وتضمنت النتائج المذكورة التسليم بهذه الاتفاقية كأداة من أدوات القضاء على الفقر، والاعتراف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات على شتى المستويات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية بطرق تشمل تعبئة موارد مالية كافية ومستقرة، ونقل التكنولوجيات وبناء القدرات، وصياغة برامج عمل وطنية، واستكشاف أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث وتعزيزها، وإدراج تدابير لمنع التصحر ومكافحته ولتخفيف آثار الجفاف في السياسات والبرامج ذات الصلة، وتوفير منفذٍ محلي سهل المنال للمعلومات بغية تحسين الرصد والإنذار المبكر في المجالات المتعلقة بالتصحر والجفاف، وتحسين إمكانية استدامة موارد الرعي من خلال تعزيز الإدارة وإنفاذ القوانين.

٣- ونظر مؤتمر الأطراف في الوثيقة المذكورة أعلاه في دورته السادسة. وتضمن مقرره ٢/م-٦ الترحيب باعتراف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بأن اتفاقية مكافحة التصحر واحدة من أدوات القضاء على الفقر، والتأكيد على أهمية تنفيذ الاتفاقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحث جميع الشركاء في التنمية، بمن فيهم وكالات الأمم المتحدة ومؤسستي بريتون وودز، على الاستفادة من الاتفاقية في استراتيجياتهم الرامية لبلوغ هذه الأهداف، والترحيب أيضاً بالدعوة التي وجهها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية من أجل التصدي للفقر، والتصميم على تعزيز تنفيذ الاتفاقية تمشياً مع نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومع الأهداف والالتزامات المبينة في الأحكام العامة للاتفاقية.

ثانياً - الأنشطة المضطلع بها في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٤- تضمنت الفقرة ٧(١) من خطة تنفيذ مؤتمر القمة اعترافاً باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كواحدة من الأدوات الرئيسية للقضاء على الفقر. وفي هذا الخصوص تؤكد خطة التنفيذ على ضرورة اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والفيضانات بواسطة تدابير تشمل تحسين الاستفادة من المعلومات والتنبؤات المتعلقة بمحالات المناخ والطقس، ونظم الإنذار المبكر، وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، والممارسات الزراعية والمحافظة على النظام البيئي، وذلك من أجل تصحيح الاتجاهات الحالية والحد من تدهور الأراضي وموارد المياه بوسائل من قبيل توفير الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٥- وقد رحبت الأطراف بهذا الاعتراف، في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، مشددةً على أهمية تنفيذ الاتفاقية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحثت جميع الشركاء في التنمية على الاستفادة من الاتفاقية في استراتيجياتها الرامية إلى بلوغ هذه الأهداف. كما شجعت الأطراف على ضمان الترابط الوثيق بين متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ولا سيما أعمال لجنة التنمية المستدامة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ألف - اعتبار الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية أداة للقضاء على الفقر

١- الدورة الثامنة والخمسون للجمعية العامة

٦- ألقى الأمين التنفيذي كلمةً أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تناول فيها أهم التطورات التي شهدتها عملية الاتفاقية في سياق ثلاثة مؤتمرات حكومية دولية رئيسية هي: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والجمعية الثانية لمرق البيئية العالمية والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف.

٧- واعتمدت الجمعية العامة، بعد استعراضها تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاتفاقية، القرار ٢٤٢/٥٨ الذي يسلم بالالتزام الشديد الذي أظهره المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والجمعية الثانية لمرق البيئية العالمية، بإتاحة المرفق كآلية مالية للاتفاقية، عملاً بالمادة ٢١ من الاتفاقية.

٨- وإذ أكدت الجمعية العامة مجدداً على أن الاتفاقية أداة مهمة لاستئصال الفقر، وبخاصة في أفريقيا، وسلّمت بأهمية تنفيذ الاتفاقية لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، فإنها حثت صناديق وبرامج الأمم المتحدة، ومؤسسات بریتون وودز، والبلدان المانحة وسائر الوكالات الإنمائية على دمج إجراءات تدعم الاتفاقية في استراتيجياتها. بما يدعم بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٢- الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة

٩- ألقى الأمين التنفيذي كلمةً أمام الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. واستعرض فيها تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاتفاقية، مسلطاً الضوء على التقدم المحرز حتى ذلك الحين، وخصوصاً في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٠- وأكدت الجمعية العامة من جديد، في القرار ٢٣٥/٥٩، أن التصحر يشكل عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة ويسهم في انعدام الأمن الغذائي وفي المجاعة والفقر، وهي عوامل يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية، بما في ذلك الهجرة القسرية والصراعات، وأن الاتفاقية أداة مهمة للقضاء على الفقر.

١١- وإذ لاحظت الجمعية العامة أن تنفيذ الاتفاقية بفعالية وفي الوقت المناسب من شأنه أن يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، فإنها دعت جميع الجهات المعنية، وبخاصة البلدان النامية، إلى اتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى تنفيذ الاتفاقية كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحثت الجمعية العامة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسسات بریتون وودز والبلدان

المانحة وغيرها من الوكالات الإنمائية على دمج إجراءات تدعم الاتفاقية في استراتيجياتها بما يدعم بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، كما دعت الجهات المانحة إلى زيادة دعمها للاتفاقية بغية تحقيق المزيد من الاهتمام الدولي بقضية تدهور الأراضي والتصحر.

٣- التحضير للجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة

١٢- تعتزم الجمعية العامة عقد جلسة عامة رفيعة المستوى في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ودعت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٥٩، الأمين العام إلى إيلاء الاعتبار الواجب لدور ومكانة الاتفاقية في الأعمال الجارية في سياق التحضير للجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة، بما في ذلك تقرير مشروع الألفية. وبينما كانت الجمعية العامة بصدد تحضير الجلسة رفيعة المستوى لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية التي وُضعت أثناء مؤتمر قمة الألفية، فقد سعت أمانة الاتفاقية إلى ضمان تجلّي دور الاتفاقية بوضوح في الأعمال التحضيرية للجمعية العامة ونتائجها، على النحو الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد أكدت الجمعية العامة مجدداً أهمية المسارعة إلى تنفيذ الاتفاقية للإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

باء - الدورتان الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة

١٣- شاركت أمانة الاتفاقية في الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، اللتين عُقدتا في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ومن ١١ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ على التوالي.

١٤- وأثناء الدورة الثانية عشرة للجنة، نظمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، حدثاً على هامش الدورة يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ يتناول أوجه الترابط بين الجفاف والتصحر والمياه. وشارك في رئاسة الحدث لوك - ماري غناكادجا، وزير البيئة والإسكان والتنمية الحضرية في بنن، وأولاف كيورفن، وزير الدولة لشؤون التنمية الدولية في النرويج. وتناولت المناقشة مسائل شتى من قبيل أوجه التآزر في إطار الاتفاقية، وإدارة الجفاف، ونمط الحكم، والممارسات المتعلقة باستخدام الأراضي الريفية، وإدماج مسألة تخفيف حدة الجفاف في خطط الاستثمار، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض تخفيف حدة الجفاف.

١٥- وفي الدورة الثالثة عشرة للجنة، ألقى الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كلمةً سلّط فيها الضوء على المياه كموضوع ينبغي إيلاؤه أهمية فائقة في جهود مكافحة التصحر. وشدد الأمين التنفيذي على تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية في سياق الإجراءات الهامة المتخذة في إطار الاتفاقية والمتمشية مع الفقرة ٤٠ من خطة جوهانسبرغ التنفيذية. وأشار، على الصعيد الإقليمي، إلى أن بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبّي المتأثرة بالتصحر قد وضعت المياه ضمن المجالات الستة ذات الأولوية في برامج عملها الإقليمية وأن العمل بدأ على تطوير شبكات برامج مواضيعية معنية بإدارة المياه.

جيم - متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ذات الصلة بالاتفاقية
في المحافل الحكومية الدولية الأخرى

١٦ - اضطلعت أمانة الاتفاقية بولايتها لضمان حرص أهم المحافل الحكومية الدولية الأخرى على إدراج قضية التصحر في أنشطتها المتعلقة بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، عند الاقتضاء.

١ - المشاركة في الاجتماع الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

١٧ - شاركت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الاجتماع الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في موريشيوس. وخلص الاجتماع الدولي إلى الإقرار بأن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات خطيرة ترتبط بتدهور الأراضي نتيجة عدة أمور في جملتها الاستخدام غير المناسب للأراضي وسوء نظم إدارة الري. وأشار الاجتماع إلى أنه ما دام الهدف الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، هو التصدي لمشكلة تدهور الأراضي، ونظراً لتعيين مرفق البيئة العالمية آلية مالية للاتفاقية، فينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تستخدم الموارد التي يتيحها المرفق على أكمل وجه ممكن لتطوير وتنفيذ مشاريع تعالج مشكلة تدهور الأراضي عن طريق الإدارة المستدامة للأراضي. وفي هذا الصدد، خلص المشاركون في اجتماع موريشيوس إلى أنه يجب بذل قصارى الجهود لضمان تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً.

٢ - المشاركة في الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

١٨ - شاركت الأمانة أيضاً في الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والذي عُقد في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥. وألقى الأمين التنفيذي كلمة أمام الجزء رفيع المستوى من المنتدى، شدد فيها على أهمية الاتفاقية مسلماً بأن من شأن تنفيذها الفعال في الوقت المناسب المساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع.

١٩ - وشدد الأمين التنفيذي على أن أي سياسة خاصة بالإدارة المستدامة للغابات يجب أن تهدف إلى المحافظة على الغابات القائمة وضمان وضع وتعزيز سياسات زرع الغابات وإعادة زرعها. كما شدد على الصلة بين الفقر والتصحر مشيراً إلى أن الفقر يضطر سكان الأراضي الجافة إلى استخراج أقصى قدر ممكن من الغابة من أجل البقاء وكسب الرزق، مما يؤدي إلى التصحر في آخر المطاف. وختم الأمين التنفيذي كلمته أمام المنتدى قائلاً إن جميع الجهود المبذولة في إطار الإدارة المستدامة للغابات لن تفضي إلى نتائج ملموسة ما لم تُعالج مسألة الفقر، التي تشكل السبب الكامن وراء انحسار الغابات في الكثير من الحالات.

٣ - المشاركة في قمة الجنوب الثانية لمجموعة ال ٧٧

٢٠ - شكلت قمة الجنوب الثانية لمجموعة ال ٧٧، التي عُقدت في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مناسبة أخرى للتأكيد مجدداً على أهمية الاتفاقية في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد شدد إعلان الدوحة وخطة عمل الدوحة، اللذان اعتمدهما رؤساء الدول والحكومات المشاركون في القمة، على أهمية الاتفاقية وأكدوا أنها تشكل أداة هامة للقضاء على الجوع والفقر، ووسيلة للمساهمة في بلوغ

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية. وحثت القمة المجتمع الدولي على استخدام الاتفاقية في سياسات معالجة تدهور الأراضي وكأداة للمساعدة في التصدي لقضايا من بينها الفقر والجوع.

٢١- وأيّدت قمة الجنوب الثانية في هذا الصدد تنوع موارد التمويل وكذلك زيادة رصد الأموال من أجل تنفيذ الاتفاقية بواسطة مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية والمصادر الأخرى الممكنة، بما فيها مؤسسة التنمية المستدامة. كما شجّعت القمة على تنفيذ برامج العمل المعتمدة في منتدى أفريقيا/آسيا الثاني (نيامي، النيجر، ١٩٩٨)، ومنتدى أفريقيا/أمريكا اللاتينية والكاربي الثاني (بامكو، مالي، ٢٠٠٠)، تعزيزاً لتنفيذ الاتفاقية.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٢٢- أسهم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إسهاماً بالغاً في دفع عملية الاتفاقية قدماً. وإذا اعترف المجتمع الدولي بأن الاتفاقية تشكل أداة هامة لمعالجة الفقر، فإنه قد عزم على استخدامها للمساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، قد يرغب مؤتمر الأطراف في تكرار مناشدته المجتمع الدولي لحث جميع الشركاء في التنمية على اتخاذ تدابير ملموسة لاستخدام الاتفاقية في استراتيجياتهم الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقديم ما يلزم من تقارير عن كيفية اضطلاعهم بهذا التكليف.

٢٣- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن التذكير بأن لجنة التنمية المستدامة قد قررت في دورتها الحادية عشرة أن يتم تنظيم برنامج عملها متعدد السنوات لما بعد عام ٢٠٠٣ على أساس سبع دورات من سنتين، على أن تركز كل دورة منها على مجموعات منتقاة من المسائل. وتقرر أن تركز دورات لجنة التنمية المستدامة للسنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر. وتصبّ هذه المجموعة المواضيعية في صلب الاتفاقية. وقد يرغب مؤتمر الأطراف في تقديم إرشادات أولية للأمانة حول التحضيرات اللازمة لهذا الحدث الهام في عملية الاتفاقية.

٢٤- وبما أن الدورة القادمة للجنة التنمية المستدامة ستركز على مجموعات مواضيعية تشمل تكريس الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، فقد يرغب مؤتمر الأطراف في أن يطلب من الأمانة متابعة مداوات اللجنة عن كثب، لإيضاح أن التنفيذ الفعال للاتفاقية يندرج في مساعي توفير الطاقة، خصوصاً لأن أنشطة زرع الغابات وإعادة زرعها تشكل عناصر أساسية في برامج العمل.

٢٥- علاوة على ذلك، فإذا قرر المجتمع الدولي مراجعة خطة جوهانسبرغ التنفيذية في عام ٢٠٠٧، فقد يرغب مؤتمر الأطراف في توجيه الأمانة فيما يتعلق بالأنشطة التحضيرية لهذا الحدث.

٢٦- وأخيراً، بما أن الجمعية العامة قررت إعلان عام ٢٠٠٦ السنة الدولية للصحارى والتصحر، فإن أنشطة السنة يجب أن تشمل فعاليات تشدّد على الارتباط بين التصحر والفقر. وقد يرغب مؤتمر الأطراف في دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ الاتفاقية، وخصوصاً الجهات المانحة، إلى زيادة دعمهم للاتفاقية بغية تحقيق اهتمام دولي أكبر بمسألة الصلة الوثيقة بين تدهور الأراضي والتصحر والفقر.